نائب الرئيس: «المشترك» أصمّ آذانه عن الحوار ومضى يدبر المؤامرات ويوتر الأوضاع على الأرض

❑ نقف اليوم أمام مسؤولية تاريخية ومنعطف وطني غاية في التعقيد

❑ استيعاب المؤتمر لطبيعة المرحلة يتطلب مواكبة المتغيرات دون تفريط بالثوابت الوطنية

مجور:

❑ ما نشهده اليوم من بعض أطراف العمل السياسي شكل من أشكال التنصل عن المسئولية الوطنية

□.. صنعاء/سبأ/..

قدم الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام تقريرا إلى الدورة الرابعة للجنة الدائمة استعرض فيه التحديات التي تواجهها البلاد.

وقال: تنعقد اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في ظل ظروف بالغة الخطورة وشديدة التعقيد شهدت خلالها الساحة الوطنية تفاعلات وطنية متباينة تتعلق بمستقبل البلاد والحفاظ على وحدته وأمنه واستقراره.

وأشار إلى أن المؤتمر الشعبي العام واجه سلسلة من التحديات الوطنية التي تهدد مكتسبات الثورة والوحدة والديمقراطية والتنمية بفعل الهجمة المركبة التي تعرض لها الوطن في السنوات القليلة الماضية وخاصة بعد الانتخابات الرئاسية.

وأضاف الأمين العام للمؤتمر " لقد ناضلتم يا فخامة الرئيس ومعكم كل الشرفاء من أعضاء المؤتمر وأنصاره ومؤيديه على جبهات عديدة دفاعا عن الجمهورية والوحدة والديمقراطية وظل المؤتمر وفيا ومخلصا لخياره الديمقراطي وتعزيز الشراكة السياسية والاجتماعية والتنموية كما وظل حريصا على أن يرعى التنمية الديمقراطية ويثري تجربتها ويطور لغة وسلوك الخطاب الديمقراطي مع الجميع وترجم ذلك في سلسلة الحوارات السياسية التي خاضها مع كافة شركاء العملية السياسية.

وأشار إلى أنه منذ اتفاق المبادئ قبل الانتخابات الرئاسية وبعدها ولسنوات أربع مضت خاض المؤتمر الشعبي العام سلسلة من الحوارات مع القوى السياسية وخاصة مع أحزاب اللقاء المشترك من أجل الوصول إلى قواسم مشتركة تحقق الإرادة الكلية للشعب صاحب السلطة ومصدرها وقدم خلالها المؤتمر جملة من التنازلات من أجل الشعب وأسفرت كل تلك الحوارات عن توقيع عدة وثائق منها ،اتفاق فبراير ٢٠٠٩م الذي على أساسه صوت مجلس النواب على تعديل المادة ٦٥ من الدستور وتمديد فترة مجلس النواب لمدة عامين إلى أبريل ٢٠١١م.

وأوضح عبد ربه منصور هادي أن التقرير المقدم إلى أعضاء اللجنة الدائمة يتضمن الكثير من التفاصيل حول الحوارات بين المؤتمر الشعبي العام وتلك الأحزاب فقد حولت أحزاب اللقاء المشترك هذه الحوارات إلى مجرد تبادل للرسائل ومارست شروطها التعجيزية كلما لمست حرص المؤتمر الشعبي العام على الشراكة الديمقراطية، لافتا إلى أن ذلك تجلى في تنصل أحزاب المشترك عن اتفاق فبراير ٢٠٠٩م وأتجاهها نحو خلق مزيد من الأزمات لإعاقة مسيرة البناء والتنمية وتعطيل مؤسسات الدولة وتأزيم الشارع ضد النظام والأمن والاستقرار ومن ذلك ما نعيشه اليوم من مظاهر الاحتجاجات والاعتصامات وغيرها.

وقال نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام : إنه وبالرغم من كل ذلك فإن المؤتمر الشعبي العام لم يغلق باب الحوار بل إنكم أخي الرئيس أشرفتم على ذلك الحوار واستمعتم لكل المطالب المقدمة وقدمتم كل التنازلات من أجل الشعب وإرادته الكلية ومن ذلك مبادرتكم بتشكيل اللجنة الرباعية التي أسفر عنها ما سمّي بخارطة طريق تشمل مقترحات للقضايا والبرامج الزمنية وكان أن بادرتم بعرض تشكيل حكومة وحدة وطنية تشرف على سير الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة وحدة وطنية تشرف على سير الانتخابات النيابية وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات وأخرى لصياغة التعديلات الدستورية ثم إعداد دستور جديد إلا أن تلك الاستجابات المتتالية لمطالب اللقاء المشترك قوبلت بالجحود والنكران والمزيد من تأزيم الحياة السياسية وإثارة الفوضى والفتن.

وأشار إلى المبادرة التاريخية التي بادر فيها فخامة الرئيس انطلاقاً من المسئولية التاريخية والتي قدمها أمام مجلسي النواب والشورى في الثاني من فبراير ٢٠١١م تضمنت حزمة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالشباب وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة المواطنين.. لافتاً إلى أن شقها السياسي تضمن استئناف اللجنة الرباعية للحوار السياسي لأعمالها وتجميد مشروع التعديلات الدستورية التي كانت محل جدل مع المشترك والتأكيد على عدم التوريث والتمديد وفتح السجل الانتخابي للفئات الشبابية التي بلغت السن القانونية للاقتراع ،وتشكيل حكومة ائتلاف وطني تشرف على الانتخابات النيابية .. وقال: لقد خرجت جماهير الشعب في طول الوطن وعرضه مؤيدة لتلك المبادرة الوطنية التاريخية في كل أنحاء الجمهورية وأيدتها الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني ما عدا أحزاب اللقاء المشترك .. مشيرا إلى أن جماهير الشعب اعتبرت مبادرة فخامة الرئيس الوطنية استجابة واستباقا لمطالب الشباب من جهة وإسقاطا لأعذار أحزاب اللقاء المشترك من جهة أخرى وكانت المبادرة في نظر الجماهير تصرفا رئاسيا حكيما وصادقا ومسئولا يجسد العلاقة العضوية بين الشعب والقيادة وتبادل الوفاء بالوفاء وتعبيراً عن إحساس عميق بمشاكل الشباب ومعاناته وتقديراً لأحلامه وطموحاته.

استمرار

وقال نائب الرئيس ": أن تعنت الإخوة في أحزاب اللقاء المشترك و ركوبهم موجة الاحتجاجات قد أغراهم على التعاطي السلبي مع تلك المبادرات وعدم استيعاب أبعادها الوطنية واستمروا في تحريض الشارع والجماهير والنفخ في نار الفتنة وإشعالها والإساءة إلى شخص الرئيس والمؤتمر الشعبي العام وبالغوا في الممارسات غير الأخلاقية وغير الديمقراطية كما رفض الإخوة في المشترك مبادرة أصحاب الفضيلة العلماء والتي كان يمكن أن تسهم في إخراج البلاد من أزمتها.

وأشار إلى أن المؤتمر العام الذي انعقد في ١٠ مارس شكل محطة وقوف أخرى طرح خلاله فخامة الرئيس أمام اليمنيين كافة والعالم بأسره مبادرة وطنية جديدة من اجل الوطن وأمنه واستقراره ووحدته الأمر الذي بهرنا فيه فخامة الرئيس عمليا حرصه المطلق على اليمن أرضا وإنسانا ودولة وحماية لمكاسب الثورة والوحدة ، وأضاف فخامته من جديد صفحة وطنية ناصعة إلى سجله النضالي الذي سطره بانجازاته الوطنية الكبرى التي لا ينكرها إلا جاحد ومكابر ومخادع وعدو للوحدة وللأمن والاستقرار والتنمية.

وخاطب نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام فخامة الرئيس قائلاً ": كانت مواقفكم التي أعلنتموها في المؤتمر الوطني العام قد فتحت المجال أمام كافة أبناء الشعب بكل شرائحه السياسية من اجل الإسهام الفاعل في بناء اليمن الجديد وصنع النظام السياسي الجديد الذي يحقق الإرادة الكلية للشعب في المشاركة السياسية من خلال الانتقال إلى النظام البرلماني وتطوير وتحديث نظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات من خلال وضع دستور جديد لليمن ووضع قانون انتخابي على أساس القائمة النسبية وتشكيل حكومة توافق وطني تنهض بتلك الأعباء ": .

واستطرد قائلاً: أن تلك المبادرات المتقدمة والمستوعبة لتطورات الأوضاع والمستلهمة للمستقبل الذي ينشده شباب اليمن قد حظيت بالتأييد الدولي والإقليمي والتأييد الشعبي الكامل لها وقد سمعها كل العالم وأصغى إليها الجميع إلا أحزاب اللقاء المشترك ومن لف لفهم الأمر الذي أصبح محل استفزاز واستنكار من أبناء اليمن الذين خرجوا في مسيرة جماهيرية مليونية كبرى في ٢٥ مارس الجاري تأييدا لسياسة فخامة الأخ الرئيس .

وأضاف ": لقد صموا آذانهم عن دعوات الحوار والاحتكام إلى العقل وصاروا يدبرون المؤامرات ويوترون الأوضاع على الأرض واتجهوا للاعتداء على المرافق العامة ونهب ممتلكات الدولة وممارسة التخريب والعنف والإحراق والعبث بالمال العام في بعض المحافظات في محاولة لقطع الطريق على أية مساع وطنية أو إقليمية أو خارجية من اجل الخروج من الأزمة وتجنيب اليمن ويلات الفتنة والصراع والعنف.

وخاطب عبدربه منصور هادي أعضاء اللجنة الدائمة بالقول ": وفي الأخير جاءت موافقة المؤتمر على النقاط الخمس التي تقدم بها الإخوة في المشترك وتأكيدا لرغبته الأكيدة في تحقيق الاستقرار والوصول بالحوار إلى نتائج ترضي جميع أطرافه لقد قام المؤتمر الحجة على الآخرين لكنهم حتى اليوم لم يعلنوا موقفا ايجابيا بالرغم من أن النقاط الخمس هي مقترحاتهم.

مسؤولية تاريخية

وتابع ": إنكم اليوم أمام مسئولية تاريخية وأمام منعطف وطني غاية في الحساسية والتعقيد وقد عودنا المؤتمر وعودتنا قيادته التاريخية على تحمل المسئولية الوطنية بشجاعة وجدارة وكفاءة واقتدارا عن يقين بالمسار والقضية التي يحملها في ظروف يختلط فيها الحق على المتخاذلين والمرتابين والمترددين.

وما اجتماعكم المبارك هذا إلا محطة تاريخية هامة لانطلاقة وطنية جديدة تحافظ على امن الوطن واستقراره ووحدة ترابه وتعزيز استقلاله وتحديث ديمقراطيته هذه الدورة التي تشخص إليها أبصار اليمنيين ويعولون عليها في حماية مكاسب الوطن الكبرى وتجنيبه شر المتآمرين وهزيمة المتخاذلين ورسم ملامح المستقبل المشرق الذي يتطلع إليه شباب اليمن وفتياته وكهوله ونسائه ورجاله.. وقال ": إن نظرتنا ورؤيتنا لمستقبل الدولة لمستقبل الدولة اليمنية يقوم على أساس وحدة الوطن اليمني وهي القاسم المشترك الذي يوحد اليمنيين كل اليمنيين وان الديمقراطية نهجنا الذي ارتضيناه لأنفسنا وهذه الرؤية تتطلب منا اليوم وبعد عقدين من الزمن تطوير تجربتنا في بناء الدولة بما يتوافق والمتغيرات الحاصلة في بنية المجتمع والطموحات المستقبلية للشعب لقد أثبتت الأيام الحاجة إلى الانتقال بالدولة اليمنية من حالة المركزية الشديدة إلى حكم محلي كامل الصلاحيات تنقل إليها بعض صلاحيات المركز وتوجه إليها بعض الإمكانيات لتحقيق التنمية وتطوير المشاركة الشعبية في إدارة البلاد من قبل الغالبية العظمى من أبناء الوطن ":

وأضاف هادي ": إن الحفاظ على اليمن موحد إنما يتوقف على قدرتنا على النهوض بهذه المهمة دون تردد وفي مدى زمني منظور خصوصا وقد برزت على السطح ظواهر ارتداد على الجمهورية والوحدة معا.

كما انه من الأهمية بمكان تطوير بنية النظام التشريعي في البلاد وفي هذا الاتجاه ينبغي استحداث غرفة تشريعية ثانية تقوم على أساس التمثيل المتساوي للمحافظات بصرف النظر عن حجم سكانها وذلك لتحقيق التوازن في واحد من مكونات السلطة المركزية ونعني بها السلطة التشريعية.

وقال نائب الرئيس ": لقد أقرت قيادة المؤتمر بعد دراسة لمختلف الأنظمة السياسية ولطبيعة المرحلة التي تمر بها اليمن أن الانتقال إلى النظام البرلماني أضحى ممكنا وهذا التحول الكبير في النظام السياسي سوف يؤدي فيما يؤدي إلى تحولات هامة في طبيعة السلطات إذ تصبح الحكومة التي تمثل الأغلبية البرلمانية هي مركز السلطة التنفيذية.

وأوضح أن هذه المتغيرات في التفكير السياسي للمؤتمر الشعبي العام سوف تؤدي إلى تغييرات جذرية في الدستور اليمني وهو ما يتطلب إعداد دستور جديد يستوعب هذه المتغيرات الهامة وهو أمر تسعى قيادة المؤتمر إلى تحقيقه بالتعاون مع أطياف العمل السياسي وكل القوى الوطنية على الساحة .

وأضاف ": إن استيعاب المؤتمر الشعبي العام لطبيعة المرحلة وطبيعة المتغيرات التي تحيط بالدولة اليمنية والمجتمع المدني تتطلب الارتقاء بنشاطه لمواكبة المتغيرات والحرص على التكيف مع معطياتها دون تفريط في ثوابته الوطنية التي نص عليها ميثاقه الوطني.

واختتم نائب الرئيس كلمته قائلاً ": أجدد لفخامة الرئيس عهد ووفاء أعضاء المؤتمر الشعبي العام والشعب اليمني وكافة الجماهير الوفية لتوجهاته الحكيمة، ماضون معه ومصطفون من حوله من اجل انجاز برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري الذي تضمنته مبادرته ومن خلال برنامج زمني يقطع على المشككين والمتربصين أهدافهم وغاياتهم الشريرة ويرسم آفاق مستقبل مدني يرسخ قاعدة التداول السلمي للسلطة ويكرس القيم الديمقراطية التي ناضل فخامة الرئيس طويلا من اجلها ومعه شرفاء الوطن ومخلصيه، قال تعالى "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.

ممارسات فوضوية

كما استعرض رئيس حكومة تصريف الأعمال رئيس الهيئة الوزارية للمؤتمر الشعبي العام الدكتور علي محمد مجور تقريراً بأهم الانجازات التي عملت الحكومة على تحقيقها خلال المرحلة الماضية.. مستهديةً بالتوجيهات السديدة لقائد هذا الوطن فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح.. وفي إطار التوجهات والسياسات العامة للدولة.. التي ارتبطت على الدوام بأولويات الوطن.. وآمال وتطلعات شعبنا اليمني العظيم.

وأشار رئيس الحكومة أن اجتماعات الدورة الرابعة للجنة الدائمة تأتي في ظل تطورات محلية بالغة الأهمية، وفي ظل تصعيد غير مسبوق، لكل أشكال الممارسات الفوضوية، التي ألقت بتأثيراتها القاتمة على امن الوطن واستقراره، وعلى السكينة العامة للمواطنين.. وقال ": إن ما نشهده اليوم من بعض أطراف العمل السياسي في البلاد، هو شكل من أشكال التنصل عن المسئولية الوطنية، من خلال لجوئها إلى بدائل تتعارض مع ما تتطلبه مرحلة حاسمة ومصيرية كالتي نمر بها اليوم، حيث يتعين على جميع الأطراف أعمال العقل والمنطق.. واستنهاض ادوار العقلاء وأهل الحكمة والمسئولية في هذا الوقت.

وأضاف الدكتور مجور :" إن الشارع حيث ما يصبح ساحة للحسم، يتوفر خيار بالغ الخطورة، خصوصاً وان الجميع يعلم، أن هذا الشارع يتوفر على إرادات متضادة، يصبح من الواجب والمحتم معها، أن يبحث أهل الحل والعقد على حلول تتمتع بالاستدامة، وتفتح المجال واسعاً أمام الجميع،لكي يساهم في صياغة مستقبل أفضل لهذا الوطن.

وتابع قائلاً ": إنني اليوم أقف أمامكم متحدثاً باسم حكومة تصريف الأعمال، وهي واحدة من الإجراءات التي عبرت، وتعبر عن صدق نوايا قيادتنا السياسية الحكيمة، وحرصها الكبير على اقتراح حلول تحقق الإجماع الوطني، وتدلل كذلك على غياب أي نوايا لاحتكار السلطة.

أهمية الحوار

وأكد أهمية الحوار وخاصة عقب دعوات فخامته في مبادراته للإخوة في اللقاء المشترك، من اجل تشكيل حكومة ذات طيف وطني واسع، حكومة وفاق وطني، تنهض بمسئولية المرحلة الانتقالية، .. منوهاً بأن الحكومة قد عملت خلال الفترة الماضية، ما بوسعها لتنفيذ برنامجها الذي التزمت به،امام البرلمان، وكذا حزمة الإصلاحات الوطنية، التي تطال جوانب هامة في المجالات الاقتصادية والمالية والإدارية، والحكم الرشيد، كما سيتضح من خلال التقرير الموجز، الموجود بين أيديكم.

وأشار الدكتور مجور إلى التأثيرات السلبية التي أحدثتها موجة الاحتجاجات الأخيرة التي تسببت فيها أحزاب في المعارضة، ولا زالت على أداء الحكومة وعلى برنامج العمل التي شرعت في تنفيذه، والذي كان قد نجح في خلق تأييد غير مسبوق من شركاء التنمية من الأشقاء والأصدقاء.. مؤكداً أن هذه الموجة تعتبر امتداداً للتصعيد المستمر الذي دأبت عليه بعض القوى السياسية منذ أكثر من ثلاث سنوات وأملنا وثقتنا كبيرة في أن يتجاوز وطننا وشعبنا هذا المنعطف الحاد الذي نمر به في ظل قيادته الوطنية الحكيمة ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، الذي استطاع بحنكته السياسية، أن يعبر بسفينة الوطن إلى شواطئ الأمان، وان يتجاوز ومعه الشرفاء من أبناء اليمن الكثير من المحن التي شهدها الوطن اليمني خلال الفترات الماضية والتي لا تقل في خطورتها عن الأزمة الراهنة التي تستهدف حاضر ومستقبل الوطن والأمة اليمنية الواحدة.

مواجهة مشكلة النازحين

وأكد رئيس حكومة تصريف الأعمال على أهمية الانتقال إلى البرامج والخطوات التنفيذية، التي انتهجتها الحكومة للتعامل مع مخرجات التحديات الطارئة، التي واجهتها بلادنا خلال العام الماضي ٢٠١٠م، والتي من أبرزها استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية، اضافة الى ما خلفته فتنة التمرد في بعض مديريات صعدة وحرف سفيان، وكذلك الحراك وعمليات الإرهاب القاعدي.

ولفت مجور إلى أن مواجهة مشكلة النازحين وإيوائهم، وإعادة الاعمار في صعدة، والتصدي لعمليات التخريب والإرهاب، في عدد من مديريات المحافظات الجنوبية، التي ما زالت مستمرة حتى اللحظة، قد تصدرت مهام الحكومة خلال عام ٢٠١٠م، إلى جانب الانتهاء من وضع الخطة التنفيذية للتطوير الاقتصادي، والاستمرار في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وحفز النمو في إطار الأولويات العشر للحكومة وإنجاز الدراسات الفنية والاقتصادية لعدد منها وإعادة مراجعة البعض الآخر ووضع المؤشرات والدراسات التمهيدية لها.

وأشار إلى أولويات الحكومة التي وضعتها في موضع التنفيذ المزمن والمقنن، في إطار الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠١١-٢٠١٥م) واعتماد البرامج والمشروعات التنموية، المحققة لأهداف تلك الأولويات البالغ عددها (٣٥) برنامجاً ومشروعاً والمقرة من قبل الحكومة بتكلفة تقديرية بلغت حوالي (٤) مليارات دولار.

دعم التنمية

واعتبر رئيس حكومة تصريف الأعمال الأولويات من المكونات الأساسية للبرنامج الاستثماري العام للخطة الخمسية الرابعة وأحد ملفات دعم التنمية على طاولة شركاء التنمية من المانحين الأشقاء والأصدقاء، وما واكب ذلك من إقرار حزمة من الإجراءات التي عززت من قدرة بلادنا في استيعاب القروض والمساعدات الخارجية المتاحة وتخصيص اكبر قدر ممكن منها وتوجيهها لمساندة المسيرة التنموية والبنى التحتية الحيوية على نحو امثل لما من شأنه تأكيد الدور المؤثر لتلك المخصصات في خدمة عجلة التنمية في الجمهورية اليمنية.

وبين الدكتور مجور أن الحكومة اتبعت العديد من السياسات المالية والنقدية للحد من التضخم والتخفيف من حدة الارتفاعات المتزايدة للأسعار العالمية للسلع، وترشيد الإنفاق للتحكم قدر الإمكان بمعدل عجز الموازنة ومحاصرته في الحدود الآمنة في ظل تدهور مؤشرات الطرف الآخر من المعادلة المتمثلة في انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية خلال العام الماضي وتدني كمية الإنتاج السنوي وانخفاض الإيرادات الذاتية وغيرها من العوامل الأخرى.

مشاريع استراتيجية

وأكد أن من ابرز المشاريع التنموية ذات الطابع الاستراتيجي التي تم انجازها خلال العام الماضي البرامج والمشروعات المنفذة في قطاع الكهرباء المتمثلة في التوسع في إنتاج الطاقة الكهربائية بإدخال محطة مارب الغازية الأولى حيز التشغيل وتحقيق خفض ملموس في انقطاع التيار الكهربائي في العواصم والمدن الرئيسية والبدء بتنفيذ الإجراءات الفنية لإنشاء محطة مارب (٢) الغازية، إضافة إلى المشاريع الكهربائية في الأرياف.

مشكلة المياه

وأشار رئيس حكومة تصريف الأعمال إلى أن الحكومة أولت وبتوجيهات من القيادة الرئاسية جل اهتمامها لوضع الحلول الدائمة لمشكلة المياه على المستوى الوطني، في إطار برنامج الأولويات العشر للحكومة ولا سيما في محافظات صنعاء وتعز وإب، وذلك من خلال تحليه مياه البحر وتعظيم الاهتمام بمشاريع حصاد المياه وترشيد استخدامها وتشجيع المزارعين على الانتقال إلى أساليب الري الحديث، فضلاً عن التوسع في مشاريع الطرق الداخلية والرئيسية التي تشكل عصب التنمية وتطور المجتمعات، وكذا تعزيز التنمية البشرية، ومواصلة مشاريع المباني المدرسية للتعليم الأساسي والثانوي، واستكمال بناء وتجهيز معاهد التعليم المهني وبناء كليات المجتمع والاهتمام بمنشآت الخدمات الصحية من المستشفيات المركزية والريفية والوحدات الصحية ومراكز الرعاية الأولية.

وأوضح انه فيما يتعلق بمستوى الحماية الاجتماعية التي ارتفعت معدلات احتياجاتها كنتاج للتحديات الاقتصادية التي تواجه بلادنا فإن الحكومة أولت جهوداً حثيثة لزيادة عدد حالات الضمان الاجتماعي، وتنويع قاعدة فرص العمل والإنتاج قدر الإمكان والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة وتوجيه السياسات الكفيلة بتمكين المرأة في كافة ميادين الحياة .. فضلاً عن دعم وتشجيع تعليم الفتيات وخصوصاً في المناطق الريفية.

تعديل وتحديث القوانين

وفي مجال البنية التشريعية والتنظيمية، وتحديث الإدارة الحكومية لم تألُ الحكومة جهداً في موازرة هذا الجانب بمتطلبات التنمية من خلال تعديل وتحديث عدد من القوانين واللوائح والتنظيمية المتصلة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية وتوفير مقومات البيئة الاستثمارية الجاذبة مع الاستمرار في برنامج إعادة هيكلة عدد من الأجهزة الحكومية ودعم ترسيخ نظام السلطة المحلية.

وأضاف قائلاً: ونحن نتحدث عن معطيات العام الماضي لا يفوتنا أن ننوه إلى النجاح المميز واللافت الذي حققته الجمهورية اليمنية في تنظيم وإدارة فعاليات بطولة خليجي (٢٠) في عدن والتي أسقطت كافة الأصوات التي راهنت على عدم قدرة بلادنا في إقامة هذه البطولة حيث استطاع أبناء شعبنا اليمني بالتلاحم مع قيادته السياسية تقديم نموذج وطني خالص على قدرة وإرادة الشعوب في تحقيق النجاح لأوطانها وفرضت على كافة المستويات تقديم الدعم والمساندة المعنوية واحترام إرادتها، وهو النجاح الذي اقترن بالفعل التنموي المتجسد في مشاريع البنية التحتية التي تم تهيئتها لفعاليات هذه البطولة والتي ساهمت بشكل كبير في تعزيز النهضة التنموية التي شهدتها محافظ عدن بوجه خاص ومحافظتا أبين ولحج بوجه عام.

الالتفاف حول القيادة السياسية

وأكد مجور أن المعطيات الماثلة أمامنا اليوم وما يدور في الساحة اليمنية يحتم على القوى الوطنية الالتفاف حول قيادتها السياسية والتاريخية للعمل على إعادة القراءة الفاحصة للرؤى والمبادرات الأخيرة لفخامة رئيس الجمهورية الهادفة إلى إعادة البناء والتغيير، باعتبارها مبادرات وطنية موجهة للشعب وليس لأحزاب بعينها وشملت كافة متطلبات وأدوات التغيير والتطوير، وهو ما يتطلب الحوار الجاد والمسئول لإعادة صياغتها من قبل كافة القوى السياسية كخارطة طريق لتحقيق طموحات وتطلعات الشباب وبقية أفراد المجتمع على حد سواء.

وفتح باب النقاش حيث دارت نقاشات تحدث فيها أعضاء وعضوات المؤتمر الشعبي العام تناولوا فيها مجمل القضايا والمواضيع المتعلقة بالأداء التنظيمي للمؤتمر والقضايا المتصلة بالأوضاع الراهنة على الساحة الوطنية وأهمية العمل بما من شأنه الحفاظ على المكاسب الوطنية التي تحققت لشعبنا في ظل قيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

كما أكد المتحدثون على ضرورة تضافر الجهود لتعزيز وترسيخ الأمن والاستقرار والوقوف صفا واحداً ضد كل من يسعون إلى إثارة الفتن وتمزيق الوطن.

وقد صدر عن الدورة الرابعة للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام البيان التالي.